الوزارة على مسافة واحدة من جميع المرشحين

المنجد لتجار دمشق قبل الانتخابات: الخروج بغرفة قوية للمشاركة في رسم سياسات واضحة للقطاع التجاري

مرشحون لـ«الوطن»: هناك تراكم عدم ثقة بطريقة الانتخاب السابقة وبمجلس الإدارة قد يؤدي إلى إحجام البعض عن الانتخاب

رامز محفوظ

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي عماد الدين المنجد أن المرسوم التشريعي رقم (٢١) لعام ٢٠٢٤ يهدف إلى تطوير إجراءات العملية الانتخابية وتحقيق أكبر قدر من الشفافية والعدالة في انتخاب أعضاء مجالس إدارة غرف التجارة والاستفادة من التطور التقني، وأن إجراء الانتخابات إلكترونياً بشكل كامل وفرز الأصوات وإصدار النتائج عقب انتهاء الانتخابات فوراً يعتبر نقلة نوعية في انتخابات غرف التجارة، ويسهم في تحقيق العدالة والنزاهة والمساواة بين الجميع من دون أي تجاوزات كما يعزز العملية الديمقراطية.

واستمع المنجد خلال اجتماع عقد أمس مع المرشحين لانتخابات غرفة تجارة دمشق في مبنى الوزارة لبحث التحضيرات والاستعدادات لإجراء الانتخابات اليوم الخميس، للطروحات والصعوبات والأفكار والرؤى حول مراحل إجراء العملية الانتخابية بكل تفاصيلها من المرشحين بحضور معاوني الوزير ولجنة الإشراف على الانتخابات واللجان الفنية المعنية بإجراء ومراقبة الانتخابات وخاصة فيما يتعلق بموضوع التعامل مع QR والحبر السري ومراقبة الانتخابات، وحق الاعتراض ولوائح الشطب ومقارنتها مع عدد الناخبين وغيرها من القضايا المتعلقة بالعملية الانتخابية.

وشدد المنجد على أن الوزارة على مسافة واحدة من جميع المرشحين من دون استثناء متمنياً من الجميع تحمل المسؤوليات والعمل وفق القوانين والأنظمة للخروج بغرفة قوية قادرة على المشاركة في بناء المرحلة المقبلة كشريك ناضج للحكومة، والابتعاد عن الانقسامات والمحسوبيات، ورسم سياسات واضحة للقطاع التجاري من خلال التعاون والتوافق والحوار الشفاف.

بدوره أكد رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة زين صافي في تصريح خاص لـ«الوطن» بأن التحضيرات لانتخابات غرفة تجارة دمشق تتم على أكمل وجه وهي منسقة ومنظمة بشكل كامل من حيث معرفة الناخب القسم الذي سينتخب به وكيفية حصوله على رمز الاستجابة السريع (QR) الخاص به وكيفية توزع اللجان الخاصة بالانتخابات، موضحاً بأن كل الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية الإلكترونية أصبحت تجهيزاتها جاهزة كما وُجد في مقر الانتخاب المقرر أن يقام في غرفة التجارة فريق تقني قام بمعاينة المكان.

وأكد صافي عدم إمكانية حدوث حالات تزوير أو غش خلال العملية الانتخابية وأن الاحتمالات معدومة، بما يضمن عدالة ونزاهة التصويت، مشيراً إلى أنه في حال عدم معرفة الناخب أو عدم درايته بالطريقة التي سيتبعها لاختيار مرشحيه من خلال البرنامج مثل كبار السن على سبيل المثال يوجد فريق تقني في الغرف أثناء الانتخاب لمساعدتهم.

وحول آلية الانتخاب أشار أعضاء مجلس إدارة غرفة دمشق إلى أنه بموجب مرسوم الرئيس رقم ٢١ تم تقسيم الناخبين إلى شريحتين الشريحة الأولى تضم تجاراً من الدرجة الممتازة والأولى والثانية عبارة عن ٢٥٠٠ ناخب يحق لهم انتخاب عشرة مرشحين من أصل ٢٦ مرشحاً للانتخابات من ضمن الشريحة الأولى فقط أما الشريحة الثانية فتضم تجاراً من الدرجة الثالثة والرابعة وهم عبارة عن ١٩٠٠ ناخب يحق لهم انتخاب اثنين فقط من أصل ٦ مرشحين من ضمن الشريحة الثانية فقط، مبينين أن الناخب المصنف ضمن الشريحة الأولى يحق له انتخاب مرشحين من الشريحة نفسها فقط والناخب المصنف من الشريحة الثانية يحق له انتخاب مرشحين من الشريحة نفسها.

ولفتوا إلى أن التحضيرات للعملية الانتخابية جيدة وصحيحة متوقعين أن تكون الانتخابات شفافة، وقالوا: نتمنى أن يصل لمجلس الإدارة من لديه الكفاءة والقدرة على تمثيل التجار، موضحين أن الطريقة الجديدة للانتخابات والتي ستطبق لأول مرة بانتخابات غرفة التجارة وبداية من غرفة تجارة دمشق هي الانتخابات الإلكترونية كبديل من الانتخابات الورقية، وتعتبر بادرة جيدة ونتمنى أن تعمم هذه الطريقة بشكل كامل على كل القطاعات في سورية.

وأشاروا إلى أن هناك تراكم عدم ثقة لدى التجار بطريقة الانتخاب السابقة وبمجلس الإدارة السابق ودوره خلال الفترات السابقة، وهذا الأمر من الممكن أن يؤدي إلى إحجام نسبة من التجار عن الانتخاب، مشدداً على أهمية أن يكون الإقبال جيداً نظراً لأن الانتخابات ستكون شفافة، مستبعدين أن يحصل تمديد للانتخابات التي من المقرر أن تبدأ الساعة ٨ صباحاً وتنتهي الساعة الـ٨ مساء وأن تصدر النتائج فور انتهاء العملية الانتخابية وإغلاق باب التصويت.

هذا وتنطلق اليوم الخميس انتخابات مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق سيتنافس خلالها ٣٢ مرشحاً على ١٢ مقعداً لمجلس إدارة الغرفة وسط أجواء انتخابية من المتوقع أن تشهد إقبالاً معقولاً، وإن لم تصل إلى المستوى المطلوب حسب رأي بعض المرشحين وذلك لاتباع طريقة جديدة للانتخاب وهي الانتخاب إلكترونياً وإلغاء الانتخاب الورقي التي لاقت قبولاً واستحساناً وأشاد بها أغلبية المرشحي، وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد أصدرت تعليمات استخدام البرنامج الإلكتروني الخاص بانتخابات غرف التجارة السورية التي تضمنت الخطوات المتبعة خلالها.

شكاوى الصناعيين أمام الحكومة الجديدة

الصناعي يعاني من «البيروقراطية».. وخسائر تعرّض لها الصناعيون نتيجة قرار مواصفة الدسم النباتي

هناء غانم

ناقشت غرفة صناعة دمشق وريفها أمور القطاع الغذائي العالقة والتي دفعت صناعيين لتوجيه انتقادات إلى بعض القرارات التي لم ترتق لمستوى الطموح.

وأكد نائب رئيس الغرفة رئيس القطاع الغذائي خلال الاجتماع الذي عقد أمس بين هيئة المواصفات والمقاييس السورية ومنتجي الكونسروة والمجففات والقمر الدين والزيوت ولجنة الأجبان والألبان لبحث كل السبل المتاحة للتخفيف قدر المستطاع من الأعباء التي يواجهها الصناعيون والصناعة بشكل عام مع التأكيد على ضرورة التزام والوقوف عند كل مستلزمات السلامة والتطوير بمواصفات وجودة المنتجات المحلية، لأن التعاون بين غرفة صناعة دمشق وريفها وهيئة المواصفات والمقاييس السورية في قضايا سلامة الغذاء أمر بالغ الأهمية.

وقال في تصريح لـ«الوطن» هناك مذكرة يتم العمل على إعدادها في الغرفة تتضمن العديد من المقترحات التي تسهم بالنهوض بالصناعة الوطنية وإيجاد حلول لما يعترض مسيرة العمل وسيتم رفعها إلى الجهات المعنية منوهاً بحرص الغرفة على التواصل الدائم مع المصنعين لرفع مقترحاتهم لأصحاب القرار بما يكفل إيجاد حلول عاجلة لقضايا سلامة المنتجات الغذائية وذلك للمساهمة برفع قيمة المنتج الغذائي وتعزيز قدرات المنتج السوري في التصدير من خلال تدعيم وتوافق نظم تقييم مطابقة وسلامة الغذاء.

وكان لدى الصناعيين الكثير من المطالب والقضايا التي هب بحاجة إلى حلول، ولاسيما المتعلقة بصناعة رب البندورة، وخاصة مادة البنزوات والتي تستخدم بشكل واسع في الصناعات الغذائية كمادة حافظة لجودة الأغذية وإطالة صلاحيتها فهي تمنع نمو الفطور والبكتيريا، وفي هذا الشأن.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس لجنة الكونسروة والمجففات والقمر الدين والزيوت سامر شولح وجود الكثير المطلوب من الحكومة تلبيته، مضيفاً: لكنها لم تستجب بالشكل المأمول، الصناعي اليوم يعاني من موضوع (البيروقراطية) الموجودة في الدوائر، مشيراً إلى أن القطاع الغذائي كاملاً يعاني من المرسوم /٨/ والتعليمات التنفيذية الخاصة بحماية المستهلك والذي تضرر منه الكثير من الصناعيين والتجار وقطاع الأعمال وبشكل يومي، ولا يزال منذ سنوات يدرس ويعاد إلى مجلس الشعب وهكذا.

بدوره الصناعي نضال عدرا طالب من مصنعي مادة رب البندورة أكد ضرورة التعاون والتشاور لإيجاد طرق فنية للاستغناء عن هذه المادة الحافظة في صناعة رب البندورة وابتكار طرق جديدة لتخزينها وعدم إضافة «البنزوات» في العبوات الزجاجية والمعدنية المعلبة بطريقة التعقيم، مشيراً إلى إمكانية الاستعانة بخبراء للتخفيف من استخدامها، لافتاً إلى أهمية التشريعات والمواصفات القياسية العالمية واللوائح الفنية التي تعزز سلامة المنتجات الغذائية.

عضو مجلس إدارة الغرفة نائب رئيس القطاع الغذائي وليد حورية، أشار إلى موضوع مواصفة الدسم النباتي في الأجبان والألبان والمشكلات التي رافقت قرار السماح باستخدامه، ومن ثم إيقاف العمل بالقرار الأمر الذي تسبب بخسائر كبيرة للمعامل، وخاصة أن قرار المنع جاء بعد أن قامت العديد من الشركات بتوقيع عقود تصديرية خلال معرض Gulfood في دبي، الأمر الذي تسبب بحجم كبير من الخسائر، وبناء عليه طالبت لجنة الأجبان والألبان بإمكانية إعطاء المعامل مهلة زمنية من ٣ إلى ٦ أشهر لحين البت بهذا الموضوع من قبل الحكومة ولجنة سلامة الغذاء.

توقف تهريب اللحوم بسبب انخفاض أسعارها في الأردن

١٠٠ شاحنة تغادر نصيب يومياً و٥٠ تدخل من دون ازدحام

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في معبر نصيب الحدودي أن نحو ١٠٠ شاحنة تغادر يومياً نحو الأراضي الأردنية يقابلها دخول نحو ٥٠ شاحنة قادمة من الأردن، حيث تتركز حمولة الشاحنات المغادرة بالخضر والفواكه وبعض الصناعات الخفيفة مثل البسكويت وغيره، في حين تدخل الشاحنات القادمة مواد أولية وبطاريات وألواح طاقة وحبيبات صناعة البلاستيك والإسمنت الأبيض.

وعن حالة توقف وازدحام الشاحنات في المعبر بيّن أن حركة عبور ومغادرة الشاحنات مريحة ولم يعد هناك حالة تأخير وازدحام، لافتاً إلى أن حالة التأخير خلال الفترة الماضية تسبب بتضرر الكثير من البضائع وخاصة المواد الغذائية سريعة العطب ومنها الفواكه والخضر.

كما نفى المصدر حالة تهريب اللحوم التي كانت سائدة خلال الفترة الماضية نحو الأردن، حيث كانت تخرج معظم اللحوم عبر السيارات السياحية والشاحنات معيداً سببها إلى انخفاض أسعار اللحوم في الأردن ما خلق حالة عدم جدوى للمهربين وسائقي مركبات نقل الركاب من نقلها.

وحول أعمال تنفيذ وتأهيل المعبر كشف أنه يجري العمل على تخصيص ملحق جديد لتأهيل البنى الأساسية في منفذ نصيب الحدودي مع الأردن، مقدراً أنه تم تأهيل نحو ٥٠ بالمئة من المباني والبنى التحتية في حين تجاوزت قيمة الصرفيات ١٠ مليارات ليرة، حيث شمل التأهيل صالة الهجرة وقاعة الشرف والنافذة الواحدة والمستودعات ومعظم المحارس. تم تأهيل نحو ٥٠ بالمئة من المباني والبنى التحتية في حين تجاوزت قيمة الصرفيات ١٠ مليارات ليرة، حيث شمل التأهيل صالة الهجرة وقاعة الشرف والنافذة الواحدة والمستودعات ومعظم المحارس. وكانت تصريحات سابقة أوضحت تخصيص نحو ١٤,٦ مليار ليرة لإعادة تأهيل المعبر والعودة به كما كان قبل سنوات.

لكن المصدر توقع أن يكون هناك إسراع في إبرام عقود الترميم وتنفيذها والانتهاء منها، حيث ستكون الأولوية لاستكمال الخدمات الأساسية والضرورية للقادمين والمغادرين والتي تسهم في رفع جودة الخدمة التي يقدمها منفذ نصيب الحدودي وتحسين واقع العمل والأداء فيه مع بيانه أن معظم هذه الخدمات متوافرة.

لكن ملاحظات ما زالت تدور في منفذ نصيب الحدودي حول واقع العمالة التي ما زالت تتسم بالعشوائية وبعض حالات الاستغلال وأجور (عتالة) عالية لتصل حد المبالغة في بعض الحالات.

لكن مديرية الجمارك تقول إنه تتم متابعة هذا الموضوع وتقييمه وإيجاد حلول له وأن سببه هو عدم التمكن من إبرام عقد مع نقابة العتالين ومنح عقد تأمين العمالة لشخص (مقاول) محدد يتم التعامل معه من قبل مديرية جمارك درعا وتحديد الأجور بشكل موضوعي وعادل للعامل ولصاحب الشاحنة.

وحول موضوع تأمين الرافعات الشوكية (الستافات) وتنظيم حالة العمل بحيث تكون علاقة العمل مريحة بين كل الأطراف.

ارتفاع سعر طن الحطب إلى ٦ ملايين ليرة..

ثابت لـ«الوطن»: انخفاض التحطيب نتيجة القانون الحراج وارتفاع الأسعار عائد لنقص الكميات

حاجة المواطنين لوسائل التدفئة لا تستدعي البحث عن حلول بالحراج

جلنار العلي

تزداد الممارسات غير المشروعة بيئياً والمتمثلة بالقطع الجائر للأشجار بغية الحصول على أحطاب لبيعها والمتاجرة بها في مثل هذا الوقت من كل عام، ليستغل أسياد هذه المهنة عدم توافر مادة مازوت التدفئة بالأقنية النظامية، وتخصيص كل عائلة بـ٥٠ ليتراً فقط، وارتفاع أسعار المادة بالسوق السوداء من دون وجود حسيب أو رقيب، وحاجة الكثير من المواطنين لدرء برد الشتاء عن أطفالهم وأسرهم بأي وسيلة كانت.

وارتفعت أسعار الحطب هذا العام بنسب كبيرة وصلت إلى ١٠٠ بالمئة مقارنة بالعام الماضي، وذلك حسب رصد أجرته «الوطن»، حيث بات سعر طن الحطب يتراوح بين ٤-٦ ملايين ليرة وذلك حسب بعد المحافظة عن مركز التحطيب ونوع الحطب، بعد أن وصلت الأسعار خلال العام الماضي إلى ٤ ملايين ليرة لأجود الأنواع، علماً أن الأسعار تنخفض في محافظات الساحل وحماة وترتفع في المحافظات الداخلية.

مدير الحراج في وزارة الزراعة علي ثابت، أشار في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى انخفاض التعديات على الحراج خلال العام الحالي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي بنسب كبيرة، حيث وصل عدد الضبوط إلى ١٣٠٠ ضبط حتى تاريخ إعداد المادة، مقارنة بـ٢٦٠٠ ضبط خلال العام الماضي، معيداً ذلك إلى صدور قانون الحراج ٣٩ لعام ٢٠٢٣ الذي نص على غرامات مالية كبيرة وعقوبات شديدة، حيث تصل الغرامات إلى ٢٠٠ مليون ليرة وخاصة بالنسبة للمخالفات المتعلقة بنقل المنتجات الحراجية والتي تكون في أغلبيتها من الأحطاب والأخشاب.

وبيّن ثابت أن عناصر الضابطة الحراجية يخالفون أي سيارة تستخدم في نقل الأحطاب والأخشاب بصورة مخالفة لتراخيص النقل الممنوحة من قبل وزارة الزراعة، حيث نصت العقوبات على توقيف السائق وإيداعه في السجن أو عند النائب العام وحجز الآلية بشكل مباشر، وفرض نفقات حجز من تاريخ حجزها، ففي حال كانت الحمولة الموجودة ضمنها لا تزيد على ٥ أطنان، تفرض غرامة مالية تقدر بـ١٠٠ ألف ليرة عن كل يوم حجز، أما إذا كانت الكمية تزيد على ذلك فتصبح الغرامة ٢٠٠ ألف ليرة عن اليوم الواحد، علماً أن فترة الحجز لا تقل على ثلاثة أشهر وذلك وفقاً لقانون الحراج، أي من الممكن أن تصل النفقات إلى ٩ ملايين ليرة في حال كانت السيارة محملة بمنتجات حراجية لا تزيد على ٥ أطنان وتم حجز الآلية لمدة ثلاثة أشهر.

وتابع: «أما بالنسبة للمخالف الذي يتم ضبطه يقطع الأشجار فيخالف بالحبس فوراً، وفي حال لم يكن المخالف موجوداً تجري الجهات المعنية إذاعة البحث عنه بشكل مباشر».

ورأى مدير الحراج أن حاجة المواطنين للحصول على وسائل تدفئة لا تستدعي للبحث عن حلول في الحراج، فالغابات لم توجد لتحقيق أهداف استثمارية أو اقتصادية وإنما وجدت لأهداف بيئية ووقائية، وهذا الأمر يجب أن يكون واضحاً لجميع المواطنين، ناهيك عن أن كميات الأخشاب والأحطاب الموجودة في الغابات ضئيلة ولا تغطي حاجة المجتمع.

وأكد أن ارتفاع الأسعار ناجم عن نقص الكميات الموجودة في الأسواق، لافتاً إلى أن وزارة الزراعة ستصدر خلال الفترة القادمة تسعيرة نظامية للأحطاب والأخشاب والمنتجات الحراجية، علماً أن هذه التسعيرة مخصصة للأحطاب الناتجة عن قص الأشجار المريضة والمصابة بأي اضطراب سواء بيئي أو غير ذلك، ناهيك عن عمليات التقليم التي توزع بنسبة ٨٠ بالمئة على المجتمع المحلي، إضافة إلى مصادرات عناصر الضابطة الحراجية الناتجة عن المخالفات.. إلى ذلك، أكد ثابت أن اللجنة الاقتصادية أوجدت بعض الحلول للتخفيف من التعديات على الحراج وذلك من خلال توصية أصدرتها العام الماضي سمحت فيها باستيراد ١٠ آلاف طن من الأحطاب، لطرحها بالأسواق وتغطية جزء من احتياجات المواطنين، فهناك ترحيب بأي تاجر أو مستورد يرغب باستيراد الأحطاب وتم اتخاذ كل الإجراءات بالتعاون مع وزارة الاقتصاد ومصرف سورية المركزي وتحديد البنك الجمركي المتوافق مع هذا الصنف من المستوردات، ولكن إلى الآن لم يتم استيراد أي طن لعدم وجود متقدمين لهذا الغرض.